جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الاولى / الدراسة الصباحية

مادة حقوق الإنسان والديمقراطية

عنوان المحاضرة / بيئة الديمقراطية بين العالمية والخصوصية

مدرس المادة: م. م. ثائر سلمان فيصل

المحاضرة التاسعة

بيئة الديمقراطية :

إذا كانت الديمقراطية نظاماً قديماً طبق في أثينا قبل الميلاد ، إلا أنها لا تزال عملية حضارية أثبت العامل التاريخي صحتها وأنها حل للمشكلات في المجتمعات المختلفة، غير أن الديمقراطية تتطلب بيئة معينة يجب أن تتوافر لها لتكون مفيدة ومنتجة وقادرة على النهوض بالمجتمع وإذا لم تتوافر هذه البيئة فلا يمكن أن تطبق الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، لذا يجب تحقيق ما يأتي:

١ _ إن حق الترشيح والانتخاب يجب أن يكون متاحاً بصورة واسعة النطاق ، وإن كل صوت يجب أن يكون مساوياً للآخر، وإن تقييد المجتمع السياسي من ناحية الجنس أو العقيدة السياسية أو الأصل أو الدين مثلاً أمر ينتقص من شرعية النظام ، وعلى العكس من ذلك فإن شمولية حق الترشيح والانتخاب تشجع عناصر المجتمع كلها على التفكير بأن لهم مصلحة في النظام القائم لأنه يوفر لكل منهم فرصة للانتصار.

٢- تشجع إقبال الناخبين على الاقتراع وأن يكون من الأولويات ، ذلك لأن تدني الإقبال يدعو إلى عدم احترام الديمقراطية فتدني الإقبال لا يؤدي فقط إلى انتخاب مسؤولين لا يحظون بدعم أكثرية من يحق لهم الاقتراع بل يؤدي أيضاً إلى ازدياد نفوذ جماعات أصحاب مصالح حسنة التنظيم وقوية الدوافع .

٣-إن منح التعبير السياسي الحرية الكاملة يعد أمراً بالغ الأهمية للعملية الديمقراطية ، أما تقييد المعارضة التي لا تخالف القانون، لا يعيق السياسات الانتخابية بتقييد تحركات المعارضين فحسب بل أن قمع الرأي قد يدفع المعارضين إلى الخروج عن السبل المشروعة للمشاركة السياسية واللجوء إلى سبل احتجاج تتسم بالعنف .

٤-إن الانتخابات والنظام التمثيلي يجب أن يمكن عدداً من الناس من السيطرة على الحكم وينبغي أن تكون هناك سبل وقاية لمنع الأكثرية من سحق الأقلية والقضاء عليها، كما أن الترتيبات التي تعطي وزناً أكثر من اللازم لمصالح الأقلية يمكن أن تربك عنصراً أساسياً من عناصر رضا المحكومين ألا وهو إصدار تشريعات تظهر فعلاً إرادة الأكثرية وإلا فإن وجهات نظر الأقلية تحل محل وجهات نظر الأكثرية وبذلك تعطل عملية صنع القرار لدرجة تصبح معها الحكومة عاجزة عن العمل .

٥- إن الانتخابات لا تعمل بصورة فعالة إلا إذا عدها معظم الشعب حرة ونزيهة ، كما يجب ان تكون هناك اجراءات معتمدة تعالج بسرعة اي ادعاءات بحصول غش في عمليات الاقتراع ودون هذه الوسائل العلاجية سرعان ما تعد السياسات الانتخابية مزورة.

٦- قد تبين ان من الصعب الحفاظ على انتخابات حرة ونزيهة في مجتمع تقوم فيه خلافات عميقة بين قسم كبير من السكان حول اكثر المسائل حيوية احياناً يمكن ان تقاس عافية النظام السياسي بالقضايا التي لا تطغى على الحملات الانتخابية وبالمقترحات التي لا تطرح على التصويت في الانتخابات .

٧- ان يتمتع المجتمع بقابلية فهم الديمقراطية وإدراكها ومعرفة محتواها على نحو جيد بحيث يستطيع ممارسة هذا الحق على نحو سليم والقبول بالنتائج الناجمة عن الديمقراطية بشكل طوعي وهذا لا يمكن ان يتحقق ان لم تكن هناك ثقافة مجتمعية يطلق عليها الثقافة الديمقراطية والثقافة العامة ونعني بها مجتمعاً حضارياً ، فتطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف قد يؤدي الى كوارث انسانية ومشاكل لا يمكن السيطرة عليها .

٨- ان يكون تطبيق الديمقراطية على اساس الشعور بأهميتها وان تكون بقرار داخلي وهذا يعني ان فرض الديمقراطية من الخارج عملية تتناقض مع مبدأ الحرية والسيادة والاستقلال فلا يجوز ان تفرض الديمقراطية بقرار دولي او بناءاً على رغبة دولة معينة كما لا يجوز في الاحوال جميعها ان تفرض الديمقراطية بالقوة العسكرية الخارجية مهما كان الغرض منها .

٩- ان يسبق تطبيق الديمقراطية وجود مؤسسات ممهدة ومكملة لها، ومن هذه المؤسسات وجود أحزاب حرة عملت مسبقاً في الدولة ، ووجود حريات عامة كحرية الصحافة والرأي ومنظمات إنسانية وحرية التنظيم النقابي وغيرها من الحريات العامة فلا يمكن تصور تطبيق الديمقراطية في مجتمع تنعدم فيه الاحزاب والحريات العامة .

١٠- لا يمكن تطبيق الديمقراطية على نحو سليم في مجتمع يسوده الفقر والتخلف فأن انشغال المجتمع بالبحث عن رغيف الخبز قد يدفع به اما الى عدم الاهتمام بالديمقراطية او يكون صوته في بورصة الاصوات يباع كما تباع السلع .

١١- أن تطبيق الديمقراطية لا يعني سحق الطرف الذي خسر الانتخابات وانه اصبح منبوذاً وان على الدولة ان تتخلص منه ، بل ان الطرف الذي لم يتوفق بالفوز بالانتخابات عليه ان يتحول الى مجال المعارضة السلمية للسلطة ، وتعمل هذه المعارضة على تهيئة الاجواء في اقناع المجتمع لتوليها السلطة عندما تجري الانتخابات في وقتها المحدد ، فالديمقراطية تنمي المعارضة السلمية ولكنها معارضة للسلطة وليس معارضة للدولة ، وهذا يعني انه ليس من حق المعارضة التعاون مع الاجنبي لتقويض الدولة او تدميرها بحجة المعارضة .

الديمقراطية بين العالمية والخصوصية :

رغم كل التحديات التي واجهت الديمقراطية عبر التاريخ البشري فهي لا تزال اليوم أملاً يستطيع الإنسان فيه نيل كامل حقوقه وحرياته لتحقيق السعادة فأصبحت تحتل اليوم مكان الصدارة في العالم بعد انهيار العديد من الانظمة الفردية الدكتاتورية ، وتبرز اهمية الديمقراطية كمحور ضمن الصراع الحضاري والفكري الذي عاشته البشرية ولا زالت في نضالها من اجل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان .

فالديمقراطية لا تهتم فقط بما هو كائن قائم على الارض (الحكم واشكاله) بل انها تهتم ايضاً بما يجب ان يكون عليه الحكم _ أي الحكم الأمثل أو الافضل ، وبما ان قضية الديمقراطية تأخذ احياناً شكلاً عمومياً فأنها ترتدي احياناً اشكالاً خاصة ، وتبدو لنا اهميتها في التاريخ الإنساني من حقيقة ان جميع الامم والحضارات والشعوب والثقافات تبارت في تضمين فكرها وتاريخها وطموحاتها بالقيم والمثل الديمقراطية وأدعت كل منها انها سبقت غيرها في هذا الميدان ، لكن الواقع يكشف لنا ان اغلب الحكومات ظلت عبر تاريخ البشرية بعيدة عن الحقيقة الديمقراطية اذ خضعت الامم والشعوب المختلفة إلى حكومات وانظمة استبدادية اكثر مما عُرفت من حكومات ونظم ديمقراطية ، اما بسبب الديمقراطية كونها حكومة مثالية

يصعب تطبيقها على ارض الواقع لذا فأنها ليست حلماً بعيد المنال أو لأن الطبيعة البشرية ذاتها هي غريزياً عصية على المثال الديمقراطي ، وذكر الكاتب البريطاني برناردشو قائلاً : ان الحقيقة العارية هي ان الديمقراطية أو الحكومة التي ينتخبها جميع افراد الشعب لم تصبح حقيقة كاملة ابداً ولم يحالفها النجاح في المدى المحدد للغاية التي اصبحت فيه حقيقية .

اذ عُدت الديمقراطية كأصعب أشكال الحكم على الاطلاق لكنها مع ذلك كانت عبر التاريخ تستهوي أفئدة البشر ويناضل من أجلِها العديد من المفكرين والمكافحين من اجل الحرية ، فالديمقراطية من بين انظمة الحكم التي سادت العالم منذ اقدم العصور وهي النظام الوحيد الذي لاقى تحبيذاً اجتماعياً لذلك ظل الامل يراود الإنسان حتى في أحلك الظروف التي عاشها في تحقيق الديمقراطية وبالتالي تحقيق سعادته ، وهناك قول للكاتب المعروف عباس محمود العقاد سنة (١٩٣٩م): ان المستقبل هو للديمقراطية بين شعوب الارض كافة ، وبذلك اصبحت الديمقراطية مطلباً شعبياً قوياً في كل المجتمعات وبلدان العالم على الصعيد العالمي والوطني .

فأن قضية الديمقراطية ليست مجرد قضية نظرية أو فكرية بل انها في الواقع تعكس صراعاً عميقاً على مستويات مختلفة بين القوى الدولية وبين الدول وبين الافراد والدول وبين الشعوب والحكومات فهي مسألة بين العالمية والخصوصية في احدى جوانبها وواحدة من صفحات هذا الصراع المهمة ، وهي تعبر على حد كبير لأستمرار صراع وكفاح عرفته البشرية منذ زمن بعيد حول قضية شغلت الفكر الإنساني بين مستلزمات الحكم الأفضل وبين متطلبات الحكم الاقوى .

فالديمقراطية كشكل من اشكال الحكم قد اكتسبت بفعل تطورها التاريخي والفكري الطويل سمات ذات طابع عالمي واخرى ذات طابع خصوصي ، فعالمية الديمقراطية ترتكز على حقيقة بأنها نظام إنساني غايته سعادة الإنسان وساهمت كل البشرية في صياغتهِ باتجاه توازن بين وجود السلطة في المجتمع كضرورة وبين الحرية كمطلب اساسي للناس ، وتكتسب الديمقراطية ايضاً صفتها العالمية من حقيقة كونها مثالاً ونظاماً للحكم يسعى لضمان سعادة بني البشر، وبذلك تعد الديمقراطية إحدى الوسائل المشروعة للتداول على المستوى العالمي من خلال تفاعل الفرد معها اذا ما تعرضت إلى التهديد أو الانتهاك ، فكل الحكومات أو اكثرها في العالم تعلن الحكم باسم الإرادة الشعبية وفي مصلحة الشعب حتى ان التمسك بالديمقراطية يدفع بعض المولعين بها إلى الاقرار بحق الثورة في سبيلها اذا ما اثبتت الوسائل السلمية الديمقراطية عجزها عن تحقيق ذلك على الرغم من ان الديمقراطية تعتمد اساساً على لغة الحوار وترفض اللجوء إلى العنف في حل الخلافات السياسية .

اما خصوصية الديمقراطية فأنها تتجسد في ظروف الزمان والمكان من خلال اختيار ما يناسبها من اشكال وآليات تساعدها في تطبيق الديمقراطية بصورة سليمة وتنسجم مع هوياتها وثقافاتها وحاجاتها

وتصبح ضرورة مؤكدة وحقاً طبيعياً ومشروعاً للأمم والشعوب والدول على حدٍ سواء ، وان هذه الخصوصية يمكن ان تتطور وتتغير وتتبدل حسب حاجة الإنسان والمجتمعات لها وانسجاماً مع روح العصر الذي تنشأ في أجوائه ، فأن الاسرة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة قد اعترفت بأنه ليس هناك نظام سياسي واحد يناسب جميع البلدان وشعوبها وبأن النظم السياسية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية .

فأن العالمية في الديمقراطية هي اكثر استقراراً من الخصوصية لأنها إنسانية تتصل بالمبادئ والمُثل وهي بالتالي اكثر ديمومة بحكم طابعها القيمي وايضاً ترتبط بحركة البشرية بأسرها ونضالها من اجل الحرية ، وهكذا يتبين لنا ان قضية الديمقراطية بين العالمية والخصوصية تنطوي على معانٍ وابعاد متعددة وبذلك فأنها تتجسد في ثلاثة محاور :

١_ ان الديمقراطية هو مفهوم فريد وعالمي يقوم على اساس إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية .

٢_ هنالك حد ادنى من الشروط والسمات المميزة للديمقراطية .

٣_ ان الديمقراطية يمكن ان تأخذ اشكالاً كثيرة .

ورغم ذلك فأن هناك عيوب ومخاطر بعالمية الديمقراطية منها _ لها ان تكون وسيلة لفرض هيمنة الاقوى في عالم تتصارع فيه قوى متعددة وتتفاوت فيه قوة الدول نفسها أو ان تكون العالمية وسيلة للتدخل في شؤون الدول الداخلية بإسم التدخل الإنساني أو حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية من قبل قوى دولية معينة ، اما عيوب ومخاطر خصوصية الديمقراطية فهي تمنع تطبيق الافكار والأيديولوجيات والنظم الوافدة من العالم لكن ذلك قد يؤدي بالمجتمع إلى كيان ثقافي مغلق يرفض التعامل مع الاخر ويحتمي بتراث قديم ويصبح في النهاية عائق حقيقي امام التطور ومحاولة يائسة لوقف التقدم الإنساني ، وبذلك فأن قضية الديمقراطية بين العالمية والخصوصية تتلخص في :

_ هناك مبادئ وافكار عالمية تُعد عناصر اساسية للديمقراطية اهمها المشاركة واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية في حين ان هناك افكار اخرى تطرح على انها افكار عالمية لكنها ليست سوى افكار رأسمالية محددة بالزمان والمكان لا يمكن تطبيقها لكونها تتجاوز الخصوصية الثقافية والسياسية والاقتصادية .

_ الديمقراطية هو نظام حكم نشأ وتطور عبر العصور وشاركت في صياغتهِ البشرية جمعاء بحضارتها وثقافاتها المختلفة أي ليست نتاج أو نموذجاً غربياً خالصاً .

_ ان اشكالية العالمية والخصوصية في مسألة الديمقراطية ترتبط بمسألة الاختيار بين التأصيل لمفهوم الديمقراطية لدى مختلف الشعوب والامم وبين التقليد والاقتباس من الاخر، فأن قضية الديمقراطية مطروحة على كل الدول والأمم والشعوب وكل من هذه لها خصوصيتها لكن الرهان الحقيقي هو كيفية تأصيل مفهوم الديمقراطية ومبادئها وتطبيقها بشكل فعال وناجح بعيداً عن عملية النقل والاقتباس وهذا لا يعني ان عدم الاستفادة من تجارب الدول والشعوب التي قطعت شوطاً كبيراً في مسار الديمقراطية وضرورة الانفتاح عليها .

_ مبدأ الديمقراطية يقر بالتعددية والتنوع على كل المستويات وفي كل الميادين وليس على التشابه التام بين المجتمعات ، والديمقراطية لا يمكن نقلها حرفياً لان اهم ما فيها ليس مقولاتها وانما كيفية تطبيقها وعملها وهذا امر لصيق بالتاريخ الاجتماعي الفريد بالديمقراطية وهي صيرورة تاريخية اجتماعية اضافة إلى انها قيمة إنسانية .

_ ان خصوصية المجتمعات وظروفها والتفاوت الثقافي هي امور يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في تطبيق الديمقراطية بهدف ضمان نجاحها ومن اجل حماية واحترام مبادئها ، فالتوفيق بين الديمقراطية وظروف المجتمع ينبغي ان يكون دوماً في اتجاه الديمقراطية لا في اتجاه القضاء عليها باسم الظروف.

_ الدعوة الى الديمقراطية على الصعيد الوطني هي اليوم دعوة قوية ومشروعة يجب دعمها واسنادها بكل الوسائل الممكنة وكل دولة يجب ان تدعم وتقترن بالديمقراطية داخل منظمة الامم المتحدة ويجب ان تسود العلاقات الديمقراطية بين الدول كبيرها وصغيرها على أسس من العدالة والمساواة ورفض الهيمنة، وتوفر الديمقراطية على الصعيدين العالمي والوطني هو الذي يجسد في احد الجوانب المهمة عالمية الديمقراطية من جانب وخصوصيتها من جانب أخر فكل منهما يكمل الاخر ويساعد على انجازهِ .

_ ان الديمقراطية مثال ونظام تتمتع بالمرونة والتكيف ويمكن ان تتلاءم مع الظروف الخاصة بكل مجتمع مهما اختلفت الثقافات والحضارات والخصوصيات شرط ان تتاح للتجربة الديمقراطية الفرصة الكاملة في التطبيق الحر والحقيقي مع ضرورة الحفاظ على جوهر الديمقراطية ومبادئها الاساسية وفقاً للمعايير العالمية لاسيما ان جوهر الديمقراطية واحد متفق عليه وهو حكم الشعب لنفسهِ بنفسهِ .

_ ان تعريف الديمقراطية يبقى مستمر في ضوء تطور افكارها وآلياتها فقاً لروح العصر دون المساس بجوهر مبادئها الاساسية مما يتيح لكل الدول والامم والشعوب الاسهام في صقل صورها وسماتها وتطورها نحو نماذج افضل وأمثل .